

اتفاقية بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية فنلندا بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

ان حكومة دولة قطر،

وحكومة جمهورية فنلندا،

المشار إليهما فيما يلي بالطرفين المتعاقدين،

رغبة منهما في زيادة تشجيع التعاون الاقتصادي سعياً وراء تحقيق المصالح المتبادلة بين الدولتين والمحافظة على شروط عادلة في مجال الاستثمار من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر،

وإيماناً منهما بأن التشجيع والحماية لهذه الاستثمارات على أساس هذه الاتفاقية سوف يؤدي إلى تحفيز المبادرات الاستثمارية،

قد اتفقتا على ما يلي:

المادة 1

تعريف

في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، تكون للكلمات والعبارات التالية، المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقتض السياق معنى آخر:

1- "الاستثمار" يعني جميع أنواع الأصول القائمة أو المكتسبة بواسطة مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، وفقاً لقوانين ونظم الطرف المتعاقد الآخر بما في ذلك بصفة خاصة ولكن دون الحصر:

أ) الأموال المنقولة وغير المنقولة أو أي حقوق عينية أخرى مثل الرهن العقاري وحق الامتياز وحق الانتفاع وأي حقوق أخرى وفقاً لتشريعات الطرف المتعاقد المقام الاستثمار في إقليمه.

ب) الأسهم والسندات أو أي شكل آخر من أشكال المشاركة في الشركات.

ج) المطالبات بأموال والحقوق الأخرى ذات القيمة الاقتصادية.

د) حقوق الملكية الأدبية أو الصناعية مثل حقوق الاختراع والطبع وحقوق العمليات والخبرة الفنية والعلامات التجارية والأسماء التجارية والتصاميم الصناعية وحقوق السمعة التجارية.

هـ) الامتيازات التجارية الممنوحة بمقتضى القانون أو بواسطة قرار إداري أو بموجب عقد بواسطة جهة مختصة، بما في ذلك امتياز البحث عن الموارد الطبيعية أو استخراجها وتمييزها أو استغلالها.

ولا يؤثر أي تعديل في شكل استثمار الأصول أو إعادة استثمارها في صفتها كاستثمارات.

2- "العائدات" تعني الأموال الناتجة عن الاستثمارات وتشمل على وجه الخصوص دون الحصر الأرباح والفوائد وأرباح الأسهم والأرباح الرأسمالية أو دفعات سداد عيني يتعلق بالاستثمار.

3- "المستثمر" ويعني:

أ) بالنسبة لدولة قطر:

أ- الأشخاص الطبيعيون الذين يحملون جنسية دولة قطر وفقاً لقوانينها ونظمها.

ب- أي شخص اعتباري متخذاً لشكل شركة أو مؤسسة أو هيئة عامة أو مختلطة تم تأسيسها في إقليم دولة قطر وفقاً لتشريعاتها.

ج- حكومة دولة قطر.

ب) بالنسبة لجمهورية فنلندا:

أ- أي شخص طبيعي يعد مواطناً في جمهورية فنلندا وفقاً لقوانينها، أو

ب- أي شخص اعتباري، شركة أو مؤسسة أو منشأة أو جمعية عمل أو منظمة أو أي وحدة أخرى يتم تأسيسها وفقاً لقوانين ونظم جمهورية فنلندا ويكون مركزها في جمهورية فنلندا.

4- "الإقليم" يعني إقليم الطرف المتعاقد ومياهه الداخلية، ومياهه الإقليمية، وما فوقها من مجال جوي، وكذا المناطق البحرية التي تشمل الجرف القاري الممتد وراء المياه الإقليمية والتي يملك الطرف المتعاقد عليها وفقاً لقوانينه النافذة والقانون الدولي حقوق سيادة أو اختصاص قضائي لأغراض التنقيب واستغلال الموارد الطبيعية لهذه المناطق.

المادة 2

تشجيع وحماية الاستثمار

1- يشجع كل طرف متعاقد ويخلق في إقليمه ظروف مواتية لاستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إطار قوانينه ولوائحه التنفيذية.

2- يمنح كل من الطرفين المتعاقدين في جميع الأوقات في إقليمه معاملة عادلة ومنصفة وحماية دائمة للاستثمارات التي يقيمها مستثمرو الطرف الآخر.

3- يحظر على كل من الطرفين المتعاقدين اتخاذ إجراءات غير معقولة أو تحكيمية أو تمييزية من شأنها إعاقة نشاطات الإدارة أو الصيانة أو الاستعمال أو الانتفاع بالاستثمارات على إقليمه من مستثمري الطرف المتعاقد الآخر.

4- لمن يخضع أي من الطرفين المتعاقدين الاستثمارات المقامة على إقليمه بواسطة مستثمري الطرف المتعاقد الآخر لإجراءات الزامية تتعلق بشراء المواد أو بوسائل إنتاج وتشغيل ونقل وتسويق منتجاته والتصرف فيها أو أي أوامر أخرى مشابهة لها آثار غير معقولة أو تمييزية.

5- يوافق كل طرف متعاقد في إطار تشريعاته، على إعطاء اعتبار خاص لطلبات الحصول على أدونات تتعلق بالاستثمارات المقامة في إقليمه، بما في ذلك حرية تعيين المدراء والفنيين الذين يختارهم بغض النظر عن جنسياتهم.

المادة 3

معاملة الاستثمارات

في إطار هذه الاتفاقية:

أ- تمنح الاستثمارات التي يقيمها مستثمرو أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر أو عائداتها، معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي تمنحها الدولة المضيفة في الحالات المماثلة، لمستثمريها أو لمستثمري الدولة الأكثر رعاية، أيهما كان أكثر رعاية للمستثمر.

ب- ويمنح كل طرف متعاقد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، فيما يتعلق بالإدارة والصيانة والاستخدام والتوظيف أو التصرف في استثماراتهم، معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي تمنحها لمستثمريها أو لمستثمري الدولة الأكثر رعاية أيهما كان أكثر أفضلية للمستثمر.

المادة 4

استثناءات

لا تسري أحكام هذه الاتفاقية، على الامتيازات التي يمنحها أي من الطرفين المتعاقدين، لمستثمري دولة ثالثة، بموجب اشتراكه في أي من الاتفاقيات التالية:

أ- أي اتفاقية قائمة في الحال أو المستقبل تتعلق باتحادات جمركية، أو مناطق تجارة حرة، أو أسواق مشتركة، أو الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية التي يكون أحد الطرفين المتعاقدين طرفاً فيها.

ب- أي اتفاقية دولية، أو أي تشريع محلي يتعلق بالضرائب كلياً أو جزئياً.

ج- أي اتفاقية أو معاهدة متعددة الأطراف، تتعلق بالاستثمارات، يكون أحد الطرفين المتعاقدين طرفاً فيها.

المادة 5

نزاع الملكية

لا تخضع استثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر لنزع الملكية أو للتأميم أو لاي إجراء نو أثر ماثل (ويشار إليه فيما بعد "نزع الملكية") ما لم يكن ذلك للمنفعة العامة،

وعلى أساس غير تمييزية، ولقاء تعويض سريع ومناسب وفقاً للإجراءات القانونية.

2- تكون قيمة التعويض معادلة للقيمة الاقتصادية الفعلية للاستثمارات المنزوع ملكيتها، وفقاً للسعر السائد في السوق مباشرة قبل اتخاذ الإجراءات أو الإعلان عنها أيهما حدث مبكراً قبل الآخر .

3- يتم حساب القيمة المناسبة للتعويض بالعملة التي تتمتع بحرية التحويل وفقاً لسعر صرف تلك العملة في اللحظة المشار إليها في البند (2) من هذه المادة، ويشمل هذا التعويض فوائد تحسب تبعاً لسعر الفائدة لفترة ثلاثة أشهر فيما بين مصارف لندن (ليبور) بالنسبة للعملة المذكورة أو بنسبة تجارية معادلة لذلك، مبنية على أساس سعر السوق من تاريخ نزع الملكية وحتى تاريخ السداد الفعلي.

4- يمنح المستثمر الذي نزع ملكية استثماراته حق اللجوء للفضاء أو لأي سلطة أخرى مختصة لذلك الطرف المتعاقد، لمرجعة وتقييم استثماراته، وفقاً للمبادئ التي نصت عليها هذه المادة.

المادة 6

تعويض الخسائر

1- يمنح مستثمرو الطرف المتعاقد الذين تتعرض استثماراتهم لخسائر بسبب الحرب أو أي نزاع مسلح أو ثورة أو حالة طوارئ قومية أو تمرد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، من جانب هذا الطرف الأخير وفيما يتعلق بالاسترداد أو التعويض أو المقاصة أو أي تسوية أخرى، معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي **يحظي** بها مستثمروه أو مستثمرو الدولة الأكثر رعاية أيهما كان أكثر أفضلية للمستثمر . وتدفع المبالغ الناتجة عن هذا التعويض فوراً وتتمتع بحرية التحويل.

2- مع عدم الإخلال بأحكام البند (1) من هذه المادة، في حالة تعرض أحد مستثمري طرف متعاقد **لأي** من الأوضاع المشار إليها في ذلك البند وتكبد من جراء ذلك خسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر تكون ناتجة من:

أ - الاستيلاء على استثماراته أو جزء منها بواسطة القوات المسلحة أو سلطات الطرف الأخير -أو

ب - اهلاك استثماراته أو جزء منها بواسطة القوات المسلحة أو سلطات الطرف الأخير بما لا تقتضيه ضرورة مثل هذا الوضع،
سوف يتم منحه استرداد أو تعويض مناسب وفعال.

المادة 7

حرية التحويل

1- يضمن كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر حرية القيام بجميع التحويلات الخاصة باستثماراته من وإلى إقليمه، وتشمل هذه التحويلات بصفة خاصة دون الحصر:

(أ) المبالغ الأساسية والإضافية التي دفعت للمحافظة على الاستثمار أو تنميته أو زيادته.

(ب) العائدات.

(ج) الحصيلة الناتجة عن بيع أو تصفية الاستثمار أو جزء منه .

(د) المبالغ المطلوبة لسداد النفقات الناشئة عن تشغيل الاستثمار مثل إعادة سداد القروض والائاتات ورسوم الرخص أو أي نفقات أخرى مماثلة.

هـ - (5) و (6) التعويض الذي يدفع وفقاً للمادتين

(و) الدفعات المتعلقة برسوم الإدارة .

(ز) حصيلة المبالغ الناتجة عن تسوية منازعات الاستثمار .

(ح) المبالغ المتعلقة بالمشاريع المتعاقد عليها.

(ط) الرواتب والأجور والأتعاب الأخرى التي يتلقاها ولم ينفقها العاملون في الاستثمار .

2- يضمن الطرفان المتعاقدان، إضافة إلى ذلك ان التحويلات المشار إليها في البند (1) من هذه المادة، سوف تتم بدون قيد أو تأخير بالعملة القابلة للتحويل بسعر الصرف الساري في تاريخ التحويل فيما يختص بالصفقات الفورية في العملة المطلوب تحويلها.

المادة 8

الطول

إذا ما دفع طرف متعاقد أو **وكيلة** المعين تعويضاً لأحد مستثمريه وفقاً لضماني يوفر غطاء لاستثماراته في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، فإن هذا الطرف الأخير، ومع عدم الإخلال بحقوق الطرف الأول المخولة له بموجب المادة (9)، يقوم بالاعتراف بالتحويل إلى الطرف المتعاقد الأول أو وكيله المعين لجميع حقوق ودعاوي المستثمر والتي يحق لذلك الطرف المتعاقد أو وكيله المعين ممارستها بناء على مبدأ الطول ولنفس مدى الطرف الذي تم تعويضه.

المادة 9

تسوية النزاعات بين طرف متعاقد واحد ومستثمري الطرف المتعاقد الآخر

1- أي منازعة قانونية تنشأ مباشرة بين أي من الطرفين المتعاقدان وأحد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، يتم تسويتها ودياً بين طرفيها المعنيين

2- إذا لم تسفر المشاورات عن حل النزاع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ طلب التسوية كتابة، يجوز للمستثمر إحالة موضوع النزاع للتسوية بناء على اختياره كما يلي:

أ - عن طريق المحكمة المختصة في الطرف المتعاقد المقام الاستثمار على إقليمه أو

ب - بواسطة المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار المنصوص عليها في معاهدة تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى المفتوحة للتوقيع في واشنطن في 18/3/1965 إذا كانت قواعدها قابلة للتطبيق، وخلاف ذلك يتم تطبيق قواعد التسهيلات الإضافية لل (ICSID) المضافة لاحقاً/أو

(ج) عن طريق هيئة تحكيم خاصة.

إذا تم تقديم موضوع المنازعة إلى المحكمة المختصة للطرف المتعاقد وفقاً لأحكام الفقرة 2/أ من هذه المادة، لا يحق للمستثمر المعنى تقديم موضوع المنازعة إلى التحكيم الدولي وإذا تم تقديم موضوع المنازعة إلى التحكيم الدولي، وفقاً لأحكام الفقرة 2/ب من هذه المادة، يكون قرار هيئة التحكيم ملزماً للطرفين ولا يخضع لأي استئناف أو مراجعة بخلاف تلك الحالات التي نصت عليها الاتفاقية المذكورة . ويتم تنفيذ القرار وفقاً للقانون الوطني.

3- يتم تشكيل هيئة التحكيم الخاصة المحددة في الفقرة 2/ج كما يلي:

أ- يعين كل طرف متعاقد محكماً ويختار هذان المحكمان باتفاقهما المشترك محكماً ثالثاً يكون منتسباً بجنسيته لدولة ثالثة ليعمل رئيساً للهيئة، ويجب تعيين جميع المحكمين خلال شهرين من تاريخ إخطار أي طرف، الطرف الآخر برغبته في عرض النزاع على التحكيم.

ب- إذا لم يتم التقيد بالمهلة الزمنية المحددة في البند (أ) من هذه الفقرة، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدان، في حالة غياب أي اتفاق آخر، دعوة الأمين العام لمحكمة التحكيم الدائمة في لاهاي (هولندا) إلى إجراء التعيينات اللازمة.

ج- تتخذ هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات، وتكون قراراتها نهائية وملزمة قانوناً للطرفين، ويتم تنفيذها وفقاً للقوانين الوطنية، ويتم اتخاذ هذه القرارات وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وما تقتضيه من أحكام القانون الدولي، وقانون الطرف المتعاقد المعنى بالنزاع.

د- توضع الهيئة قواعد إجراءاتها، وفقاً لقواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (بونسترا ل).

هـ- تقوم المحكمة بتفسير حكمها بناء على طلب أي من الطرفين، وما لم يتم الاتفاق عليه خلاف ذلك بين طرفي النزاع، يكون مكان التحكيم مقر المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي (هولندا).

4- سوف لن يقوم أي طرف من أطراف النزاع في أي وقت مهما كان، أثناء إجراءات تسوية نزاعات الاستثمار بالتصريح بحصانته كدفاع أو بالادعاء بان المستثمر قد استلم تعويضاً بموجب عقد تأمين يغطي جميع أو جزء من الأضرار أو الخسائر التي تكبدها.

المادة 10

تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدان

1- تتم تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدان والمتعلقة بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية بقدر الإمكان بالطرق الدبلوماسية .

2- إذا تعذر تسوية المنازعة خلال (6) ستة أشهر من تاريخ طلب التفاوض من قبل أي من الطرفين المتعاقدان، تتم إحالته، بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدان إلى التحكيم.

3- يتم تكوين هيئة التحكيم لكل حالة على حده كما يلي :

في خلال شهرين من تاريخ استلام طلب التحكيم، يعين كل طرف من الطرفين المتعاقدان عضواً واحداً في هيئة التحكيم ويقوم هذان المحكمان باختيار مواطن لدولة ثالثة يعين رئيساً لهيئة التحكيم بعد موافقة الطرفين المتعاقدان على ذلك . ويتم تعيين الرئيس المذكور في ظرف أربعة أشهر من تاريخ تعيين العضوين .

المادة 11

تطبيق الأحكام الأخرى

إذا كانت أحكام القانون المطبق في إقليم أي من الطرفين المتعاقدان أو كانت الالتزامات بمقتضى القانون الدولي القائم في الوقت الحاضر أو نشأت بعد ذلك بين الطرفين المتعاقدان بالإضافة إلى أحكام هذه الاتفاقية،

تتضمن أحكاما، عامة كانت أم محددة، تخول الاستثمارات التي تتم بواسطة مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة أكثر تفضيلا من المعاملة التي توفرها الاتفاقية الحالية، فإن هذه الأحكام تكون هي الواجبة التطبيق بالنسبة لمدى معاملتها الأكثر رعاية.

المادة 12

تطبيق الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على جميع الاستثمارات التي تمت من قبل مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر سواء تمت هذه الاستثمارات قبل أو بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، ولكن لا يجوز تطبيقها على أي نزاع نشأ عن استثمار أو أي إدعاء تمت تسويته قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

المادة 13

نفاذ الاتفاقية ومدتها وإنهائها

- 1- يخطر كل طرف متعاقد الطرف الآخر عند استكمال الإجراءات الدستورية المطلوبة في إقليمه لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين من تاريخ استلام الأخطار الأخير من الأخطارين المذكورين.
- 2- تظل هذه الاتفاقية نافذة وسارية المفعول لمدة (20) عشرين سنة، وتستمر بعد ذلك نافذة وسارية المفعول بنفس الأحكام، حتى يخطر أي من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة عن رغبته في إنهاء هذه الاتفاقية خلال (12) اثنا عشر شهرا.
- 3 - بالنسبة للاستثمارات التي أقيمت قبل إنهاء هذه الاتفاقية تظل المواد من (1) إلى (12) نافذة وسارية المفعول لمدة (20) سنة إضافية من تاريخ إنهائها. إقرارا بما ورد أعلاه، قام الموقعان أدناه المفوضان حسب الأصول من قبل حكومتيهما المعنيتين بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية في الدوحة الموافق 12/11/2001 من نسختين أصليتين بكل من اللغات العربية والفنلندية والإنجليزية، ويكون لكل منهما ذات الحجية، وفي حالة أي اختلاف في التفسير يرجح النص الإنجليزي.

عن حكومة دولة قطر

عن حكومة جمهورية فنلندا

الرجاء عدم اعتبار المادة المعروضة أعلاه رسمية
الميزان - البوابة القانونية القطرية